اخبار المالية

دائرة المالية
Department of Finance

حكومة دبي
GOVERNMENT OF DUBAI

العـــدد : 112

12-18 مارس 2012

نشرة اقتصادية مالية تصدر عن إدارة الدراسات الإقتصادية والمالية بـ دائرة المالية – حكومة دبي

الامارات تتعافى جيدا من الازمة

قال مسؤول كبير في صندوق النقد الدولي ان الامارات العربية المتحدة تتعافى بشكل جيد من أزمة ديون دبي وان القطاع العقاري المتعثر الذي كان سبب العديد من المشكلات يبدي علامات على استعادة قوته. وقال هارالد فينجر رئيس بعثة صندوق النقد الى الامارات بعد المشاورات السنوية مع الحكومة "القطاع العقاري شهد علامات على الاستقرار في بعض الشرائح في الاشهر الاخيرة رغم أن الصورة بأكملها لا تزال هشة جدا." وقال فينجر في مقابلة مع رويترز في وقت متأخر يوم الاربعاء ان أسعار العقارات السكنية ارتفعت في بعض المناطق رغم أن السوق التجارية لا تزال تحت ضغط. وأثارت أزمة تمويل الشركات التي اندلعت عام 2009 لاسيما لدى الكيانات المرتبطة بالحكومة في دبي مخاوف من التخلف عن سداد الديون ودفعت أبوظبي أغنى امارة لتقديم مساعدة قيمتها نحو عشرة مليارات دولار الى دبي. وبعد مشاورات العام الماضي حث صندوق النقد الامارات على تحديد اطار لإدارة المخاطر لدى الكيانات المرتبطة بالحكومة. ومنذ ذلك الحين تجري الكيانات المرتبطة بالحكومة محادثات لإعادة هيكلة ديون بمليارات الدولارات تستحق خلال السنوات القليلة المقبلة وقد وعدت هي وحكومة دبي بحل المشكلات. وتحركت أبوظبي أيضا اذ أعلنت هذا الاسبوع أنها ستدرس دمج اثنتين من شركاتها العقارية الكبرى. وقال فينجر انه يتعين بذل المزيد من الجهود لكن صندوق النقد قال ان الكيانات المرتبطة بالحكومة بدأت تسيطر على ديونها. وقال "احتياجات اعادة التمويل كبيرة هذا العام. لكن الكيانات المرتبطة بالحكومة تزداد فاعلية في ادارة الاستحقاقات القادمة. هذا ايجابي." وفي العام الماضي قال صندوق النقد ان بنوك دبي "قد تشكل خطرا على الاستقرار المالي" بسبب ديون القطاع العقاري. لكن فينجر قال يوم الاربعاء ان البنوك الاماراتية قادرة على التعامل مع الوضع فيما يبدو. وتابع "مستوى السيولة مريح لدى البنوك" لكن أي انخفاض للتمويل الاجنبي نتيجة للاضطراب المالي العالمي قد يضغط على بعض البنوك.

تعليق

توقع خبراء ومحللون اقتصاديون في الإمارات أن يحقق الاقتصاد الإماراتي نموًا كبيرًا في العام الجاري 2012، بنسبة تصل إلى 6%، بسبب ارتفاع أسعار النفط وعودة الانتعاش إلى القطاعات السياحية والعقارية والمصرفية. موضحين أن البنوك الإماراتية بدأت تتعافى بشكل كبير من آثار الأزمة المالية العالمية، وتعود إلى سياسة الإقراض من جديد، ولكنهم دعوا دول مجلس التعاون الخليجي إلى عدم شراء أي أصول أو ديون، سواء كانت في منطقة اليورو أو في الولايات المتحدة الأميركية، وذلك حتى لا تتأثر الاقتصادات الخليجية بمشاكل الديون الواقعة حاليًا في أوروبا أو أميركا. وأكدوا أن الاقتصاد الإماراتي سيشهد تحسنًا ونموًا جيدًا في العام الجاري 2012، عمّا كان عليه في العام الماضي، متوقعًا أن ترتفع نسبة هذا النمو إلى 6% في العام الجاري. و هناك مؤشرات عدة تؤكد نمو الاقتصاد الإماراتي في 2012، ومنها تحقيق البنوك المحلية لأرباح كبيرة، مثل بنك أبوظبي الوطني وبنك الخليج الأول، فضلاً عن تحسن الودائع البنكية وعودة البنوك إلى تقديم تسهيلات للمقترضين من جديد بشكل كبير. بالإضافة الى عودة مصانع الدولة إلى العمل بكامل طاقتها الإنتاجية، خاصة مصانع الحديد والإسمنت. كما ان الوضع السياحي في دولة الإمارات ساعد على تنمية الاقتصاد بقوة، خاصة في إمارة دبي، مبيناً أن الوضع السياحي الإماراتي ممتاز، لأن الربيع العربي ساعد على توافد الكثير من السياح العرب والأجانب إلى الإمارات المستقرة أمنيًا وسياسيًا، عبر أسعارها الجيدة وبرامج الترويج السياحي التي تقوم بها الشركة لإمارة دبي.

المصدر: رويترز

الدولية

الصين تسجل عجزا تجاريا كبيرا مع زيادة وارداتها
صفحة 02 ◄

بريطانيا وامريكا تتفقان على اطلاق كميات من مخزونات طوارئ النفط
صفحة 02 ◄

الاقليمية

لجنة محافظي مؤسسات النقد والبنوك المركزية بدول الخليج تعقد اجتماعها في الرياض الاثنين المقبل
صفحة 03 ◄

14.9 مليار دولار مساهمة السياحة في الناتج المحلي للسعودية في 2012
صفحة 03 ◄

المحلية

ودائع القطاع الخاص المقيم ترتفع 3,7 مليار درهم خلال ديسمبر
صفحة 04 ◄

»المركزي «يدرس خيارات تخفف أعباء القروض الشخصية على المواطنين
صفحة 05 ◄

المقال الأسبوعي

الاقتصاد المعرفي
صفحة 06 ◄

الصين تسجل عجزا تجاريا كبيرا مع زيادة وارداتها

سجلت الصين عجزا تجاريا في شهر فبراير/شباط الماضي هو الأكبر في السنوات العشر الأخيرة ، وذلك بعد أن قفزت وارداتها من السلع والمواد الخام في الوقت الذي تقوم فيه الشركات بمضاعفة المعروض. وذكرت هيئة الجمارك الصينية إن نسبة العجز بلغت 31.5 مليار دولار (20 مليار جنيه استرليني) بعد أن ارتفعت الواردات بنسبة 39.6 في المئة عن العام السابق، وكذلك ارتفعت الصادرات بنسبة 18.4 في المئة.ويقول المحللون إن الفجوة التجارية الآخذة في الاتساع قد تشير إلى وجود قضايا اقتصادية أكثر تعقيدا ستحتاج الصين إلى التعامل معها. وتتمتع الصين بانتعاش اقتصادي ومعدلات نمو بفضل صادراتها ، ولكن النمو الاقتصادي العالمي لا يزال بطيئا. وفي الوقت نفسه، ترتفع أسعار المواد الخام التي تحتاجها الصين لتشغيل قطاعات هامة مثل الصناعة. وفي مواجهة هذه المشكلات، يتوقع العديد من المحللين أن تقوم الصين الآن بفعل شيء لتحفيز الطلب المحلي لديها. وقالت الصين الأسبوع الماضي إنها تتوقع أن يحقق اقتصادها نموا بنسبة 7.5 في المئة في عام 2012، وهي أقل معدلات نمو مستهدفة تعلنها السلطات منذ عام 2004. وفي نفس الوقت، حددت الصين التضخم بنسبة 4 في المئة. وكانت زيادة الأسعار هي أكبر المشكلات التي تواجهها الصين في السنوات القليلة الماضية، خاصة لأنها تستورد الوقود والسلع الاستهلاكية. وهذا هو السبب وراء قيام الشركات بتخزين الوقود، بعد أن اقترب سعر النفط الخام إلى 125 دولار للبرميل، وذلك لحماية نفسها من ارتفاع الأسعار في المستقبل. ووفقا للأرقام التي صدرت أخيرا ، وصلت واردات النفط الخام إلى مستويات قياسية بلغت 5.95 مليون برميل يوميا. وارتفعت أيضا واردات الصين من النحاس والحديد الخام خلال نفس الشهر.

المصدر: BBC Arabic

انخفاض التوظيف في منطقة اليورو وارتفاع تكلفة ساعة العمل

تقلص عدد أصحاب الوظائف في منطقة اليورو مجددا في الاشهر الثلاثة الاخيرة من 2011 بينما ارتفعت تكلفة ساعة العمل مما يشير الى الصعوبات التي تواجهها أوروبا لتحقيق تعاف في الوظائف مماثل لما يحدث في الولايات المتحدة. وقال مكتب الاحصاءات التابع للاتحاد الاوروبي (يوروستات) يوم الخميس ان التوظيف في 17 دولة تستخدم اليورو انخفض 0.2 في المئة في الربع الاخير من العام الماضي مقارنة مع الربع الثالث. وتقلص حجم العمالة بالنسبة نفسها في الربع الثالث عن الربع الثاني حيث بدأت تظهر الاثار الاقتصادية المدمرة لازمة الديون السيادية في المنطقة مسببة أضرارا لثقة الشركات والائتمان. ويبدو الان أن منطقة اليورو تجاوزت الجزء الاسوأ من الازمة وقام البنك المركزي الاوروبي بطمأنة المستثمرين بتقديم قروض للبنوك قيمتها تريليون يورو بفائدة منخفضة اضافة الى التزام قادة الاتحاد الاوروبي بالاجراءات التقشفية من خلال معاهدة مالية جديدة في المنطقة. لكن مع اتجاه المنطقة صوب الركود هذا العام فان الاسر تعاني من خفض الانفاق الحكومي وتجميد الاجور وارتفاع معدلات البطالة في ظل محاولات المنطقة لخفض الديون. ومن غير المرجح أن يشعر الاوروبيون بشكل يذكر بتأثير أي تعاف في الجزء الاخير من 2012 بخلاف الولايات المتحدة حيث سجل التوظيف في القطاعات غير الزراعية نموا تجاوز 200 ألف وظيفة في فبراير شباط للشهر الثالث على التوالي مما يبشر بتعاف قوي من التأثيرات العالمية لازمة الديون. وارتفعت البطالة في منطقة اليورو الى 10.7 في المئة أو نحو 17 مليون شخص في يناير مسجلة رقما قياسيا جديدا.

المصدر: رويترز

هبوط طلبات اعانة البطالة الامريكية لأدنى مستوى في 4 سنوات

اظهر تقرير حكومي يوم الخميس تراجع الطلبات الجديدة للحصول على اعانة البطالة في الولايات المتحدة الاسبوع الماضي لتعاود تسجيل أدنى مستوى في أربع سنوات وهو ما يشير لمزيد من القوة بسوق العمل. وقالت وزارة العمل ان طلبات الحصول على اعانة البطالة الحكومية لاول مرة انخفضت 14 ألف طلب الى مستوى معدل موسميا يبلغ 351 ألفا. وعاودت بذلك طلبات اعانة البطالة تسجيل أدنى مستوى في أربع سنوات الذي سجلته في فبراير. وجرى تعديل رقم الاسبوع الماضي بالزيادة الى 365 ألف طلب من 362 ألفا. وكان خبراء اقتصاد توقعوا تراجع الطلبات الى 356 ألفا الاسبوع الماضي.

المصدر: رويترز

بريطانيا وامريكا تتفقان على اطلاق كميات من مخزونات طوارئ النفط

قال مصدران بريطانيان ان بريطانيا قررت التعاون مع الولايات المتحدة في اتفاق ثنائي لاطلاق كميات من مخزونات النفط الاستراتيجية وذلك في محاولة لمنع أسعار النفط المرتفعة من ان تخرج النمو الاقتصادي عن مساره في عام الانتخابات الامريكية. وقال أحد المصادر أنه من المتوقع ان يرد "قريبا" طلب رسمي من الولايات المتحدة الى بريطانيا للتعاون في اطلاق كميات من المخزونات التي تسيطر عليها الحكومة وذلك في أعقاب اجتماع يوم الاربعاء في واشنطن بين الرئيس باراك اوباما ورئيس الوزراء دافيد كاميرون اللذين ناقشا المسألة. وقال المصدران ان بريطانيا سترد بالايجاب على مثل هذا الطلب. وقال أحد المصدرين ان تفاصيل التوقيت والكمية والمدة لسحب جديد من مخزونات الطوارئ لم يتم الاتفاق عليها بعد لكنه من المتوقع التوصل الى اتفاق بحلول الصيف. وقال مصدر آخر انه من المحتمل ان تفاتح واشنطن بلدانا اخرى في هذا الأمر لتساهم في هذا التحرك وان من بينها اليابان. وقال المتحدث باسم البيت الابيض جاي كارني ان اوباما وكاميرون ناقشا مسألة ارتفاع اسعار النفط لكنه رفض التعقيب حينما سئل هل ناقش الزعيمان اطلاق كميات من مخزونات الطوارئ النفطية. وقال انه لم يتم التوصل الى اتفاق بشأن السحب من المخزونات او الجدول الزمني لمثل هذه الخطوة. وقال متحدث باسم كاميرون يصحبه في رحلته "مسألة امدادات النفط نوقشت لكن لم يتم اتخاذ قرارات في هذا الشأن."

المصدر: رويترز

18 مارس 2012

لجنة محافظي مؤسسات النقد والبنوك المركزية بدول الخليج تعقد اجتماعها في الرياض الاثنين المقبل

يعقد في الرياض يوم الاثنين المقبل ، الاجتماع الرابع والخمسون للجنة محافظي مؤسسات النقد والبنوك المركزية بدول مجلس التعاون لدول الخليج العربية. وستناقش اللجنة خلال الاجتماع عددا من الموضوعات ، من بينها محاضر اجتماعات اللجان المعنية بموضوعات الإشراف والرقابة على الجهاز المصرفي ، ونظم المدفوعات بدول المجلس ، والمعاهد والكليات المصرفية بدول المجلس التي تضمنت توصيات هذه اللجان بشأن " تعليمات الرقابة المصرفية الموحدة لدول مجلس التعاون لدول الخليج العربية "، و الشروط المرجعية لدراسة ربط نظم المدفوعات ، والإجراءات المتخذة لتطوير الشبكة الخليجية للصرف الآلي ونقاط البيع ، وتدريب وتنمية الموارد البشرية في القطاع المصرفي بدول المجلس. كما ستنظر اللجنة في محضر الاجتماع الثاني لفريق العمل الاقتصادي والمالي والنقدي المختص بحوارات التعاون مع الدول والمجموعات الاقتصادية ، وتقرير عن سير العمل في المجلس النقدي لدول مجلس التعاون ، وتقرير عن الاجتماع العام الثاني من الدورة الثالثة والعشرين للجنة المالية الدولية لمكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب - فاتف (FATF) وجهود دول المجلس في هذا المجال.

المصدر: واس

بورصة مصر تخفف إجراءاتها الاحترازية هذا الأسبوع

أكد محمد عمران، رئيس مجلس إدارة "البورصة المصرية" أن "هيئة الرقابة المالية" تعيد النظر في الإجراءات الاحترازية، التي فرضتها على البورصة عقب عودتها للنشاط بعد فترة التوقف خلال الثورة المصرية خلال يناير 2011، وقال "قد يكون هناك إعلان خلال الأسبوع الحالي لوقف بعض الإجراءات، والأكثر ترجيحاً هو "التداول في ذات الجلسة". وقال عمران، من الإجراءات المهمة التي نسعى لتعديها أيضا، هو الحد الأقصى لتحرك السهم خلال الجلسة، وقد يكون ذلك أيضا بالتزامن مع عودة التداول خلال نفس الجلسة، أو قد يتم تأجيله لفترة قصيرة. وحول إتاحة تداول حقوق الاكتتاب في البورصة المصرية، أوضح عمران، أن أي شركة أصبحت ملزمة بقرار هيئة الرقابة المالية، بأنه في حالة زيادة رأس المال أن يكون ذلك عن طريق البورصة المصرية، بنفس طريقة الاكتتاب العادي". وحول الأداء القوي الذي تسجله البورصة المصرية منذ بداية العام الجاري، قال عمران، "نتعشم أن تستمر البورصة المصرية الأفضل عالمياً مع نهاية 2012، كما هي الحال خلال الأشهر الثلاثة الأولى من العام"، مشيراً إلى أن البورصة المصرية خسرت 42% من رأسمالها السوقي خلال 2011، في ظل ظروف الأحداث السياسية، وإغلاق البورصة لمدة 55 يوماً عقب اندلاع الثورة المصرية. وأشار رئيس البورصة المصرية، إلى أن الاقتصاد المصري سيشهد قريباً إطلاق "صكوك التمويل"، حيث أرسلت "هيئة الرقابة المالية" لكل الأطراف، القواعد التنفيذية المقترحة لإبداء الرأي، و"أعتقد خلال أبريل سيتم الانتهاء من إقرار صكوك التمويل

المصدر: الأسواق العربية

14.9 مليار دولار مساهمة السياحة في الناتج المحلي للسعودية في 2012

أظهرت بيانات المجلس العالمي للسفر والسياحة أنه من المتوقع أن ترتفع مساهمة قطاع السفر والسياحة بشكل مباشر إلى 14.9 مليار دولار أميركي في الناتج المحلي الإجمالي للسعودية أو ما يعادل 2.9 في المائة في 2012 مقارنة بـ10.4 مليارات دولار أميركي أو ما يعادل 2.7 في 2009. وأعلن المجلس العالمي للسفر والسياحة عن هذه البيانات لمناسبة مشاركة حشد من كبار المسؤولين التنفيذيين وصناع القرار في قطاعات الضيافة والتمويل والاستثمار من مختلف مناطق العالم في المؤتمر العربي للاستثمار الفندقي 2012 الذي تستضيفه دبي في الفترة بين 28-30 إبريل في مجمع مدينة جميرا لبحث الفرص الاستثمارية المتوفرة والكامنة في قطاع الضيافة في المنطقة لا سيما المرتبطة بتطوير البنى التحتية لقطاع السياحة، بحسب شركة ميد التي تنظم المؤتمر بالتعاون مع "بنش إيفنتس". وينعقد المؤتمر العربي للاستثمار الفندقي 2012 تحت رعاية سمو الشيخ أحمد بن سعيد آل مكتوم، رئيس دائرة الطيران المدني بدبي ورئيس مجلس الإدارة والرئيس التنفيذي لمجموعة الإمارات، وتنظمه ميد بالتعاون مع شركة "بنش إيفنتس". ويناقش المؤتمر على مدى ثلاثة أيام آفاق الاستثمار والفرص المتاحة في قطاع الفنادق في منطقة الشرق الأوسط في ظل المتغيرات الاقتصادية الحالية والمستقبلية.

المصدر: الوطن السعودية

العراق يوافق على دفع تعويضات للعاملين المصريين بسبب حرب الخليج

وافقت السطات العراقية على دفع 408 ملايين دولار لمئات الالاف من العمال المصريين الذين تضرروا من الغزو الذي قام به الرئيس العراقي الراحل صدام حسين للكويت في 1990-1991. وكان مئات الالاف من المصريين الذين كانوا يعملون في العراق ابان الغزو فروا من البلاد دون ان يستوفوا حقوقهم المالية. ووقع وزير الخارجية العراقي هوشيار زيباري مذكرة تفاهم خلال زيارته الى مصر الاسبوع الماضي، وافقت بموجبها الحكومة العراقية على دفع الاموال لحل القضية المعروفة اعلاميا "بالحوالات الصفراء". ويبذل العراق جهودا لحل النزاعات التي تعود الى حرب الخليج مع دول عربية اخرى قبل القمة العربية التي ستعقد 27 مارس/ اذار وهي اول قمة تستضيفها العاصمة العراقية منذ حرب الخليج عام 1991 . وكان العراق توصل الاسبوع الماضي الى اتفاق قيمته 500 مليون دولار مع الكويت لحل نزاع بشأن طائرات وأجزاء طائرات استولت عليها قوات صدام خلال الغزو. وجعل هذا النزاع من الصعب على شركة الخطوط الجوية العراقية الطيران الى المدن الغربية دون مواجهة خطر مصادرة طائرتها.

المصدر: BBC Arabic

ودائع القطاع الخاص المقيم ترتفع 3,7 مليار درهم خلال ديسمبر

ارتفع رصيد ودائع القطاع الخاص المقيم لدى المصارف العاملة بالدولة بقيمة 3,7 مليار درهم خلال شهر ديسمبر الماضي، لتصل إلى 393,7 مليار درهم، بزيادة 1% مقارنة بشهر نوفمبر، ما يعتبر موشراً على زيادة الثقة بالبنوك، بحسب بيانات المصرف المركزي. وتركزت زيادة الودائع في أرصدة قطاع الأعمال والصناعة والتي بلغت نحو 3,4 مليار درهم، في حين ازداد رصيد الودائع للمؤسسات المالية بقيمة 300 مليون درهم خلال فترة المقارنة. إلى ذلك، ارتفعت ودائع الأفراد المقيمين بقيمة 1,06 مليار درهم لترتفع إلى 297,27 مليار درهم بنهاية ديسمبر مقارنة بـ296,26 مليار درهم بنهاية نوفمبر 2011. وارتفعت القيمة الإجمالية لودائع المقيمين بالدولة بنحو 12,4 مليار درهم تعادل نمواً بنسبة 1,3% لتصل إلى 957,3 مليار درهم بنهاية ديسمبر الماضي مقارنة بـ944,9 مليار درهم بنهاية نوفمبر من نفس العام. من جهة أخرى، سجلت ودائع غير المقيمين تراجعاً بنحو 10 مليارات درهم تعادل انخفاضاً بنسبة 8,1% لتستقر عند مستوى 112,2 مليار درهم بنهاية ديسمبر الماضي مقارنة بـ122,2 مليار درهم بنهاية الشهر الذي سبقه. وجاء التراجع الرئيسي في هذا البند نتيجة لتراجع الودائع الحكومية والبعثات الدبلوماسية بقيمة 7,8 مليار درهم تعادل انخفاضاً بنسبة 50%، لتستقر عند مستوى 7,66 مليار درهم مقارنة بـ15,46 مليار درهم خلال فترة المقارنة ذاتها.

المصدر: الاتحاد

محمد بن راشد يزور معرض تكنولوجيا المياه والطاقة والبيئة

قام صاحب السمو الشيخ محمد بن راشد آل مكتوم نائب رئيس الدولة رئيس مجلس الوزراء حاكم دبي رعاه الله، أمس، بزيارة تفقدية لمعرض تكنولوجيا المياه والطاقة والبيئة "ويتيكس 2012" في يومه الأخير. وتجول سموه في أرجاء المعرض، مستهلاً جولته بمنصة هيئة كهرباء ومياه دبي "ديوا"، حيث اطلع على آخر التقنيات المستخدمة في الهيئة من أجهزة ومعدات من أجل تقنين الطاقة وترشيد المياه. واستمع سموه إلى شرح من المهندس سعيد محمد الطاير عضو مجلس الإدارة المنتدب الرئيس التنفيذي للهيئة، حول مشاريع "ديوا" لتوليد الطاقة، خاصة مشاريع الطاقة الشمسية الصديقة للبيئة. وتابع صاحب السمو الشيخ محمد بن راشد آل مكتوم جولته في المعرض وتعرف إلى التقنيات الحديثة في مجال توليد وتقنين الطاقة وترشيد المياه والتي تعرضها أكثر من مائة شركة وطنية وعالمية.

يذكر أن معرض تكنولوجيا المياه والطاقة والبيئة "ويتيكس 2012" الذي اختتم فعالياته استقطب نحو 12 ألف زائر على مدى 3 أيام في مركز دبي الدولي للمؤتمرات والمعارض من داخل الدولة وخارجها، بزيادة 33٪ مقارنة بدورة العام الماضي. وأقيم المعرض، الذي شارك فيه 1055 شركة ومؤسسة وطنية وعالمية من أكثر من 31 دولة، على مساحة إجمالية تصل إلى 33 ألف متر مربع، بزيادة قدرها 10 آلاف متر مربع عن مساحة المعرض في دورته الماضية لعام 2011. وشهد المعرض على مدى أيامه الثلاثة زيارات متعددة على شكل وفود من الوزارات والدوائر الحكومية وكبريات الشركات بالدولة، إضافة إلى زيارات جماعية لطلاب الجامعات والكليات والمدارس بمختلف مراحلها.

المصدر: الاتحاد

«المركزي» يدرس خيارات تخفّف أعباء القروض الشخصية على المواطنين

يدرس المصرف المركزي خيارات من شأنها تخفيف أعباء القروض الشخصية على المواطنين، بعد أن لاحظ أن الأقساط الشهرية مرتفعة نسبة للدخل. وأوضح المصرف في بيان صحفي أمس "لاحظ مجلس إدارة المصرف المركزي، ارتفاع نسب الاستقطاعات الشهرية من رواتب المواطنين لسداد القروض الشخصيّة "غير التجارية"، ودرس عدة خيارات ووجه بإيجاد حلول مناسبة لها". وقال "المركزي" إن مجلس إدارة المصرف، الذي عقد اجتماعه الثلاثاء الماضي "وجه بإجراء مزيد من الدراسة والتعاون والتنسيق مع جميع الجهات المعنيّة لمعالجة هذا الموضوع بهدف إيجاد الحلول المناسبة للتخفيف من أعباء هذه القروض على المواطنين". ووجه المجلس أيضاً بأن يتم رفع التوصيات اللازمة في هذا الشأن إلى الجهات العليا. ويشترط نظام التعاملات المالية لعملاء البنوك الأفراد أن لا يتجاوز السقف الأعلى لنسبة الاستقطاع لإجمالي القروض والتسهيلات 50% من راتب المقترض. وقال محمد زقوت نائب رئيس تنفيذي لمجموعة خدمات الأفراد في مصرف الهلال إن عقود القروض الشخصية للمواطنين تراجعت بنسبة تصل إلى 60% منذ بدء تطبيق نظام القروض الشخصية والمعاملات المصرفية للأفراد الجديد الذي أقره المصرف المركزي، في مطلع شهر مايو الماضي. وبين أن سبب التراجع يعود إلى أن عدداً كبيراً من المواطنين مقترض وملتزم بدفعات وأقساط تشكل 50% من راتبه الشهري، وبالتالي لا يمكن منحه تسهيلات إضافية.وبنهاية أكتوبر الماضي، كان رصيد القروض الشخصية للمواطنين يبلغ 48 مليار درهم، تعادل نحو 20% من إجمالي قيمة التسهيلات الفردية التي قدمتها البنوك العاملة في الدولة. وقدرت مصادر مصرفية القيمة الإجمالية لقروض المواطنين المضمونة براتب بنحو 70 مليار درهم حتى نهاية شهر يناير 2012.

المصدر: الاتحاد

تجارة الإمارات وأميركا تنمو 77% خلال يناير الماضي إلى 6,9 مليار درهم

ارتفع إجمالي التبادل التجاري غير النفطي بين الإمارات والولايات المتحدة خلال شهر يناير الماضي بنسبة 76,9% إلى 6,9 مليار درهم "1,87 مليار دولار"، مقارنة مع 3,9 مليار درهم "1,06 مليار دولار"، في الشهر ذاته من عام 2011، وفقا لبيانات مركز الإحصاء التابع لوزارة التجارة الأميركية. وسجلت صادرات دولة الإمارات غير النفطية إلى الولايات المتحدة الأميركية قفزة تاريخية في يناير الماضي، بعد أن سجلت ثاني أعلى مستوى شهري لها خلال ربع قرن عند 284,5 مليون دولار (1,04 مليار درهم) بنمو 69,6% على شهر يناير 2011، وبزيادة 106% على يناير 2010. وكانت قيمة الصادرات الإماراتية إلى الولايات المتحدة خلال شهر يوليو 2009 بلغت 361,3 مليون دولار "1,32 مليار درهم". وتقوم الإمارات بتصدير وإعادة تصدير العديد من السلع إلى الولايات المتحدة الأميركية، خاصة السلع الإلكترونية والاستهلاكية والأحجار الكريمة وغيرها من السلع غير النفطية. وتعد دولة الإمارات في المقابل أكبر سوق للصادرات الأميركية في منطقة الشرق الأوسط، تلتها المملكة العربية السعودية، خاصة في مجال الآلات ومعدات النقل والطيران والصناعات والأغذية والمنتجات المعدنية. وأظهرت البيانات، قفزة قوية في واردات الدولة من الولايات المتحدة خلال شهر يناير الماضي وبلغت 1,5 مليار دولار "5,8 مليار درهم" بزيادة قدرها 72% على الشهر ذاته من العام الماضي الذي بلغت قيمة الصادرات الأميركية إلى الدولة خلاله 920 مليون دولار. وارتفع بذلك الفائض في الميزان التجاري لصالح الولايات المتحدة إلى 1,3 مليار دولار "4,7 مليار درهم"، مقارنة مع فائض في الشهر ذاته من العام الماضي قدره 773,6 مليون دولار "2,83 مليار درهم". وتعتبر الزيادة في صادرات الدولة إلى الولايات المتحدة امتدادا للارتفاع المتواصل الذي شهدته على مدار العام الماضي حيث ارتفعت إلى 2,439 مليار دولار "8,9 مليار درهم"، مقابل 1,145 مليار دولار "4,20 مليار درهم" في عام 2010، وبزيادة قدرها 113%. وارتفع إجمالي التبادل التجاري غير النفطي بين البلدين خلال عام 2011، بنسبة 43,0%، إلى 18,43 مليار دولار "67,33 مليار درهم"، مقارنة مع 12,818 مليار دولار "47,04 مليار درهم"، في الفترة المقابلة من عام 2010، وبزيادة قدرها 33,7% على عام 2009 والذي بلغ حجم التبادل التجاري خلاله نحو 50,31 مليار درهم "13,71 مليار دولار". وفي السياق ذاته، صنف تقرير صادر عن غرفة التجارة الأميركية العربية دولة الإمارات كأكبر سوق لصادرات الولايات المتحدة في العالم العربي، حيث بلغ إجمالي قيمة البضائع التي شحنت إلى الإمارات حوالي 15.89 مليار دولار في عام 2011. ويعتبر هذا المعدل أعلى معدل من نوعه، ويمثل زيادة قدرها 36% على معدلات عام 2010.

المصدر: الاتحاد

الاقتصاد المعرفي

يعرف الاقتصاد المعرفي بأنه دمج للتكنولوجيا الحديثة في عناصر الإنتاج لتسهيل إنتاج السلع ومبادلة الخدمات بشكل ابسط وأسرع، ويعرف أيضا بأنه يستخدم لتكوين وتبادل المعرفة كنشاط اقتصادي "المعرفة كسلعة". وقد عرف برنامج الأمم المتحدة الإنمائي الاقتصاد المعرفي بأنه نشر المعرفة وإنتاجها وتوظيفها بكفاية في جميع مجالات النشاط المجتمعي، الاقتصادي، والمجتمع المدني، والسياسة، والحياة الخاصة وصولاً لترقية الحالة الإنسانية باطراد؛ أي إقامة التنمية الإنسانية باطراد، ويتطلب ذلك بناء القدرات البشرية الممكنة والتوزيع الناجح للقدرات البشرية على مختلف القطاعات الإنتاجية. أما فيما يتعلق بمحفزات الاقتصاد المعرفي فتتمثل في العولمة وانتشار الشبكات مما أدى إلى زيادة انتقال المعلومات بشكل أسرع وإتاحته للجميع.

وهو يعني في جوهره تحول المعلومات آلي أهم سلعة في المجتمع بحيث تم تحويل المعارف العلمية آلي الشكل الرقمي وأصبح تنظيم المعلومات وخدمات المعلومات من أهم العناصر الأساسية في الاقتصاد المعرفي. "الاقتصاد المعرفي" هو مبدئيًا الاقتصاد الذي يحقق منفعة من توظيف المعرفة واستغلال معطياتها في تقديم مُنتجات أو خدمات متميزة، جديدة أو مُتجددة، يُمكن تسويقها وتحقيق الأرباح منها وتوليد الثروة من خلال ذلك. ومن هذا المُنطلق فإن الاقتصاد المعرفي يقوم بتحويل المعرفة إلى ثروة. وفي العمل على تحقيق ذلك، فإن الاقتصاد المعرفي يوفر وظائف ليس للمؤهلين معرفيًا فقط، بل للمبدعين والمبتكرين أيضًا، ولأصحاب المهارات الداعمة لأعمالهم. أي أن اقتصاد المعرفة لا يولد الثروة فقط، بل يُقدم فرص عمل جديدة أيضًا.

ركائز الاقتصاد المعرفي:

يستند الاقتصاد المعرفي في أساسه على أربعة ركائز (Four pillars) وهي على النحو التالي:

الابتكار (البحث والتطوير): نظام فعال من الروابط التجارية مع المؤسسات الأكاديمية وغيرها من المنظمات التي تستطيع مواكبة ثورة المعرفة المتنامية واستيعابها وتكييفها مع الاحتياجات المحلية.

التعليم: وهو من الاحتياجات الأساسية للإنتاجية والتنافسية الاقتصادية. حيث يتعين على الحكومات أن توفر اليد العاملة الماهرة والإبداعية أو رأس المال البشري القادر على إدماج التكنولوجيات الحديثة في العمل. وتنامي الحاجة إلى دمج تكنولوجيا المعلومات والاتصالات فضلا عن المهارات الإبداعية في المناهج التعليمية وبرامج التعلم مدى الحياة.

البنية التحتية المبنية على تكنولوجيا المعلومات والاتصالات: التي تسهل نشر وتجهيز المعلومات والمعارف وتكييفه مع الاحتياجات المحلية، لدعم النشاط الاقتصادي وتحفيز المشاريع على إنتاج قيم مضافة عالية.

الحاكمية الرشيدة: والتي تقوم على أسس اقتصادية قوية تستطيع توفير كل الأطر القانونية والسياسية التي تهدف إلى زيادة الإنتاجية والنمو. وتشمل هذه السياسات التي تهدف إلى جعل تكنولوجيا المعلومات والاتصالات أكثر إتاحة ويسر، وتخفيض التعريفات الجمركية على منتجات تكنولوجيا و زيادة القدرة التنافسية للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة. يرى كثير من الاقتصاديين أن فكرة الاقتصاد المعرفي وتشجيعه هي من أهم دعائم عملية التنمية الاقتصادية والاجتماعية في الدول النامية والمتقدمة على حد سواء، وذلك لما يلعبه من دور هام في دفع عجلة النمو الاقتصادي بشكل عام وزيادة دخل الفرد من خلال رفع تنافسية السلع و الخدمات بشكل خاص، حيث لا يمكن لأي كاتب أو باحث أو مُنظر أن يتجاهل العلاقة

الوثيقة بين المعرفة من جهة، الرفاه الاقتصادي من جهة ثانية، ومساهمته في تفعيل مشاركة المرأة في النشاط الاقتصادي من جهة ثالثة كونها شريك في العملية الإنتاجية.

تعرف **المعرفة** على أنها حصيلة الامتزاج الخفي بين غير المفهوم والخبرة والمدركات الحسية والقدرة على الحكم، والمعلومات وسيط لاكتساب المعرفة ضمن وسائل عديدة كالحدس والتخمين والممارسة الفعلية والحكم بالفطرة. فنحن نستخدم كلمة المعرفة لتعني بأننا نمتلك بعض المعلومات وبذلك نكون قادرين على التعبير عنها . ومع ذلك فهنالك حالات نمتلك فيها المعلومات ولكن لا نعبر عنها. ويمكن للمعرفة أن تسجل في أدمغة الأفراد أويتم خزنها في وثائق المجتمع ومنتجاته وممتلكاته ونظمه وقد ظهر مصطلح الاقتصاد المعرفي مع ظهور العولمة حيث أن عوامل الإنتاج الثلاثة (الأرض، رأس المال، العمالة) قد تغيرت مع تغير العصر والتقدم في الاكتشافات العلمية مع نهاية القرن العشرين، حيث أن الثورة التكنولوجية والذكاء المجسد ببرامج الكمبيوتر أصبح بأهمية رأس المال أو العمالة أو الأرض. إن القدرة على استخدام المعرفة بفاعلية تتيح المجال أمام الأفراد والمؤسسات والمجتمعات للاستفادة من المصادر المتاحة ويعمل على تحسين مستوى معيشة الأفراد، وبالمحصلة فإنه يساهم في تعميق وتعزيز التنمية، كما أن المجتمعات يجب أن تختار النوع الأمثل للمعرفة والتي تمتاز بها ويكون لديها ميزة تفضيلية، والمناسبة للظروف المحيطة بها، وتعمل على مواكبة أحدث التغييرات لتحدث أكبر قدر من التطورات. تأخذ المعرفة عدة أشكال بوصفها أداة محركة اقتصادياً واجتماعياً، وهي:

1. محفز للتنافسية والإنتاجية:

إن خصوصية المعرفة تنبع من صعوبة اقتنائها سوءاً عن طريق خلقها وابتكارها أو عن طريق شرائها، وبعكس المعلومات فإن المعرفة خليط من الحقائق تتفاعل بطرق غير ملموسة. ولصعوبة اقتناء المعرفة فإنها تعتبر إحدى العوامل المعيقة للنمو الاقتصادي. تجدر الإشارة هنا إلى أن النظريات الاقتصادية الحديثة تفسر سبب انحدار اقتصاديات الدول، وبناءً عليه تسهم في عملية تصحيح الإجراءات الحكومية، وتعزيز الاستثمار في السلع العامة (Public Goods) مثل التعليم والبنية التحتية، والتي تعمق استخدام المعرفة والابتكار، وبالرغم من هذه النظريات الاقتصادية إلا أنه ما زال هناك صعوبة في قياس أثر المعرفة على النمو الاقتصادي.

2. **يسهل عملية الانتعاش الاقتصادي والاجتماعي**:

إن المعرفة من شأنها تحسين التغذية، حيث أن الثورة الخضراء (Green Revolution) ابتدأت مع بداية ازدياد المعرفة والتي نتج عنها تحسن في الأساليب الزراعية المطبقة، مما ترتب عليه ازدياد في حجم الإنتاج الغذائي، كما أنه في حال تم تطبيق المعرفة في مجال الصحة فإنها سوف تسهم في القضاء على الأوبئة والأمراض الخطيرة. فوجود التكنولوجيا المتطورة التي أصبحت من المحركات الرئيسية للاقتصاد في دول العالم كافة، فعند الحديث عن أية مخططات تنموية يبرز دور التكنولوجيا الحديثة في دعم السياسات العامة للدول الامر الذي يسهّل عملية التنمية المستدامة لتلك الدول.